



التاريخ : الجمعة - الأحد 16-18 / مارس / 2018

رسالة القدس

نشرة يومية لأخبار مدينة القدس تصدر عن اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم

- "المهندسين" تعقد مؤتمرها العام بعنوان "القدس العاصمة توحدنا".
- إصابات خلال مواجهات مع الاحتلال في أبو ديس.
- الاحتلال يقرر تمديد اعتقال مدير نادي الأسير في القدس.
- رئيس جامعة القدس: ماضون في توسيع الشراكة مع مؤسساتنا في أراضي ال-48.
- "الإعلام": نقل السفارة للقدس جريمة سياسية لا يمكن السكوت عنها.
- 60 يوماً مهلة للداخلية الإسرائيلية بالقدس لحل الأزمة.
- عشرات المقدسيات يشاركن بمعرض للمنتجات اليدوية.
- القدس تحتفي بيوم الثقافة الفلسطينية.
- المحكمة العليا تطلب من الكنيست سن القوانين.



- القدس: الاحتلال يجبر مواطناً بهدم منزله في سلوان.
- الاحتلال يرفع حكم الأسير المقدسي قاقيش لـ 11 عاماً.
- مستوطنون يقتحمون الأقصى.
- داخلية الاحتلال بالقدس تخدم سياسته النهائية لطرد المقدسيين.
- تحذيرات من مخططات لإقامة مشاريع استيطانية على مقابر المسلمين في القدس.
- بعد مرور 100 يوم على قرار ترمب.. ناشطون يغردون دعماً لمدينة القدس.
- إدارة "فيسبوك" تعدل خارطة القدس معترفة بالمستوطنات.
- المنهاج الإسرائيلي كأداة لإحكام السيطرة على جهاز التعليم في القدس.
- الاحتلال يعتقل 4 أطفال من بلدة العيسوية في القدس.



"المهندسين" تعقد مؤتمرها العام بعنوان "القدس العاصمة توحدا"

القدس عاصمة فلسطين/ البيرة 17-3-2018 وفا

عقدت نقابة المهندسين/ مركز القدس، مؤتمرها العام الثامن والعشرين في مدينة البيرة بعنوان "القدس العاصمة توحدا"، وذلك بحضور أعضاء المؤتمر والمهندس فائق الديك ممثل وزير الأشغال العامة والإسكان وعدد من ضيوف الشرف.

وناقش المؤتمر التقرير السنوي وجدول الأعمال الذي تم إدراجه مسبقا، كما تم التصويت على مقترحات لإضافتها الى جدول أعمال المؤتمر.

واستعرض نقيب المهندسين مجدي الصالح، في كلمته في المؤتمر أهم المحاور التي عملت عليها الدورة الحالية بداية باهتمامها بالمهندس الفلسطيني خاصة الخريجين الجدد، مشيرا الى ان النقابة عملت على برنامج الاستيعاب والتشغيل لتقليص نسبة البطالة، الذي سيوفر فرص عمل لما يقارب مئة مهندس في الوزارات، من خلال برنامج سيبدأ تنفيذه في شهر ايار المقبل، تزامنا مع برنامج شراكة مع البنك الدولي، وسيوفر فرص تدريب وتشغيل لأكثر من 120 مهندسا، وذلك بالتعاون مع اتحاد المقاولين واتحاد الصناعات الفلسطيني.

ولفت الصالح الى أن مجلس النقابة واصل اهتمامه بملف المهندسين الموظفين في الوظيفة العمومية والهيئات المحلية والجامعات والمهندسين العسكريين وعمل على تحسين حقوقهم، مؤكدا ان للمهندسات دورا فاعلا وأساسيا في العمل الهندسي، فكان دورهن واضحا في لجنة المهندسات التابعة لاتحاد المهندسين العرب.

ومن المحاور الهامة التي تحدث عنها الصالح هي العمل الهندسي وسعي مجلس النقابة للترقي بالعمل الهندسي في فلسطين عبر الشراكة والتعاون مع مجلس الهيئات والشركات الهندسية، اضافة الى الاهتمام الكبير لتطبيق الإشراف الإلزامي الذي يحقق السلامة العامة ويوفر المزيد من فرص العمل.

وفيما يتعلق بإدارة النقابة ودوائرها أكد الصالح، أن المجلس قفز قفزة نوعية في مجال تطوير برامج النقابة وأتمنتها، وأن العلاقات العامة والإعلام كانت من المحاول الهامة التي اخذت جهدا من مجلس النقابة، وذلك لما لها من أهمية في الوقت الحاضر وتأثير في المجتمع وإيصال صوت وقضايا المهندسين الى الجميع.

وفي كلمة ممثل وزير الأشغال العامة والإسكان، شدد فائق الديك، على أهمية هذا المؤتمر في تعزيز الديمقراطية، مشيدا بدور نقابة المهندسين في تنظيم العمل الهندسي وعملية تنمية وبناء الدولة الفلسطينية.

وقال الديك، "إن الجهود يجب أن تتكاتف من أجل تطوير قطاع الإنشاءات كونه من أهم محركات الاقتصاد الوطني"، مؤكدا أهمية الشراكة بين الوزارة والنقابة لما لها من آثار ومخرجات إيجابية على مختلف المستويات، مشيدا بدور مركز التدريب في النقابة الذي قدم وما زال يقدم سلسلة من الدورات الهندسية التي تستهدف تطوير قدرات المهندسين.



وتم خلال الاجتماع مناقشة التقرير السنوي لنشاطات النقابة الذي تم تقديمه من قبل المجلس عن أعماله للعام 2017، والاطلاع على تقرير فاحصي الحسابات ومناقشة التقرير المالي والتصديق على الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية 2017، ومن بين جدول الأعمال تم اعتماد مشروع الموازنة للسنة الحالية 2018.

كما تم بحث مجموعة من المواضيع التي اقترحها أعضاء المؤتمر العام وأعضاء النقابة وتم التصويت عليها، ومنها إضافة 5 دنانير على رسوم الاشتراك للعام 2019 من أجل تطوير مجمع النقابات المهنية في القدس، وذلك تأكيداً على أهمية مدينة القدس ومكانتها العظيمة لدى المهندسين.

كما تم تعديل المادة (54) من النظام الداخلي والمتعلقة بأخلاقيات المهنة، لتتلاءم مع اخلاقيات المهنة المقررة من اتحاد المهندسين العرب.

كما تم خلال المؤتمر توضيح المادة (20) في النظام الداخلي للنقابة والمتعلقة بعدم الترشح لأعضاء المجلس لأكثر من دورتين متتاليتين لنفس المنصب.

إصابات خلال مواجهات مع الاحتلال في أبو ديس

القدس عاصمة فلسطين 16-3-2018 وفا

أصيب عدد من المواطنين بحالات اختناق وبالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، اليوم الجمعة، بمواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي في بلدة أبو ديس.

وأفادت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، بأن طواقمها تعاملت مع 19 إصابة بالاختناق بالغاز المسيل للدموع وبالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، خلال المواجهات التي اندلعت بالقرب من جامعة القدس في أبو ديس.

الاحتلال يقرر تمديد اعتقال مدير نادي الأسير في القدس

القدس عاصمة فلسطين/ رام الله 16-3-2018 وفا

قال محامي نادي الأسير في القدس مفيد الحاج، إن سلطات الاحتلال قررت الإبقاء على اعتقال مدير نادي الأسير في القدس ناصر قوس بتمديد اعتقاله لمدة 6 أيام.

وأضاف المحامي الحاج في بيان صدر عن النادي، اليوم الجمعة، إن جلسة سَتُعقد صباح اليوم للأسير قوس في محكمة "صلح" الاحتلال في القدس للنظر في طلب التمديد.



وكانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت قوس الليلة الماضية بعد استدعائه للتحقيق في مركز تحقيق وتوقيف "المسكوبية".

رئيس جامعة القدس: ماضون في توسيع الشراكة مع مؤسساتنا في أراضي الـ48

القدس عاصمة فلسطين 17-3-2018 وفا

بحث رئيس جامعة القدس عماد أبو كشك، اليوم السبت، مع وفد من مستشفى الجليل بالناصرة داخل أراضي الـ48، سبل التعاون بين الجانبين في المجال الأكاديمي والتدريبي، مؤكداً "المضي في توسيع الشراكة مع مؤسساتنا داخل أراضي الـ48".

وأشار أبو كشك إلى الاهتمام البالغ الذي توليه جامعة القدس لكلياتها وبرامجها، خاصة الكليات الطبية ككلية الطب البشري التي تعتبر أول كلية طب بشري تأسست في فلسطين، وتخرج سنوياً المئات من خيرة الأطباء المميزين، لافتاً إلى أن نسبة طلبة الداخل الملتحقين بالجامعة في ازدياد ملحوظ، خاصة بعد انتزاعها الاعتراف الإسرائيلي بكليات المجمع الصحي الذي يضم: الطب البشري، وطب الأسنان، والصيدلة، والمهن الصحية، والصحة العامة.

بدوره، عبّر المدير الإداري لمستشفى الجليل المهندس سلمان أبو أحمد عن سعادته بالعلاقات المتينة بين جامعة القدس ومؤسسات الداخل، مؤكداً أن الجامعة ومن خلال احتضانها لطلبة الداخل تؤكد عمق هذه العلاقة.

"الإعلام": نقل السفارة للقدس جريمة سياسية لا يمكن السكوت عنها

رام الله- معا- 2018/3/17

اعتبرت وزارة الإعلام الحملة الإسرائيلية، التي كشف عنها سفير تل أبيب لدى موسكو، غاري كورين لإقناع دول العالم بنقل سفارتها إلى القدس المحتلة، استمراراً لخرق القانون الدولي، وتمادياً على قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الخاصة بالقدس بوصفها أرضاً محتلة.

وأوضحت الوزارة ان تُثبت الاتصالات التي تجريها خارجية الاحتلال، وأوهامها بانضمام دول أخرى إلى الولايات المتحدة وغواتيمالا في مخالفة القانون الدولي، أن إسرائيل لا تنتهك القانون الدولي فحسب، بل تمارس الإرهاب السياسي أيضاً.

ودعا القائم بأعمال الوزارة د. فايز أبو عيطة دول العالم إلى احترام القرارات الدولية الخاصة بالقدس، والتعامل مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ورئيس غواتيمالا جيمي موراليس، على أنهما خرقا قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، في سابقة خطيرة.



وأكد أن الاعتداء على القانون الدولي بشأن القدس ليس عملاً دبلوماسياً أو نشاط علاقات عامة، أو شأناً خاصاً بالعلاقات الثنائية بين الحكومات، بل جريمة سياسية لا يمكن السكوت عليها، وتستوجب المحاسبة في أروقة المحاكم الأممية.

واختتم أبو عيطة بدعوة البرلمانات والمجالس النيابية ووزراء العدل في دول العالم إلى احترام القانون الدولي، واعتبار كل مخالفة له جريمة سياسية لا يمكن السكوت عليها، واعتداءً على حق الشعوب بتقرير مصيرها، وممارسة سيادتها على أرضها.

60 يوماً مهلة للداخلية الإسرائيلية بالقدس لحل الأزمة

القدس- معا- 2018/3/16

ألزمت المحكمة العليا الإسرائيلية، وزارة الداخلية، بإيجاد حلول جذرية والرد خلال 60 يوماً فيما يتعلق بمقر الداخلية في القدس الشرقية.

وتم خلال الجلسة طرح قضية فصل مكتب العمل عن مكتب الداخلية، باعتراف واضح من قبل العليا والنيابة ان الوضع في مكتبة الداخلية مأساوي ويجب حله، حيث ان هذا المكتب يقدم خدمات لـ 350 ألف مقدسي.

وركز الالتماس الذي قدمته الى المحكمة العليا باسم اهالي القدس، جمعية "هاموكيد" حقوق الفرد ونقابة معا العمالية وعدد من المقدسيين، ضد الاحتفاظ اليومي امام مكتبي العمل والداخلية.

واكدت المحامية عبير جبران دكور التي تحدثت باسم مجموعة الملتزمين على الحالة الانسانية الخطيرة التي تظهر امام مدخل عمارة الداخلية ومكتب العمل صباح كل يوم، واقترحت عدة حلول ملموسة مثل فصل مدخلي الداخلية ومكتب العمل والسماح لسكان القدس الشرقية بالتوجه الى مكتبي الداخلية والعمل في القدس الغربية.

عشرات المقدسيات يشاركن بمعرض للمنتجات اليدوية

الجزيرة- 2018/3/17

في جمعية الشابات المسيحيات بحي الشيخ جراح انطلق معرض "ست الحبايب" الذي تشارك به 33 سيدة مقدسية بمنتجاتهن اليدوية.

وتنظم المعرض للعام الثالث على التوالي مصممة الحلي المقدسية جيذا خمشتا خوري لمساعدة النساء على نشر مشاريعهن الريادية.



وقالت خمشتا خلال بث مباشر لصفحة القدس على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) إن المعرض يعتبر فرصة لكل سيدة مقدسية تسعى لتعريف المجتمع المحلي على حرفتها اليدوية، مضيفة أن فكرة إنشاء المعرض جاءت بعد شعور الرياديات باستغلالهن بالمعارض التي تنظمها مؤسسات أو جهات معينة، فجاءت الفكرة لتوحيد الجهود وإطلاق معرض بجهودهن الفردية.

وتنوعت المنتوجات بين التطريز الفلسطيني التراثي والرسم على الزجاج والأطعمة الفلسطينية المتنوعة، بالإضافة إلى منتجات وحلوى من التمور والنحت على النحاس وغيرها.

ويشكل المعرض فرصة للمقدسيين للتعرف على منتجات النساء يدوية الصنع ويساعدهم أيضا على اقتناء هدايا لأمهاتهم مع اقتراب يوم الأم الذي يوافق الحادي والعشرين من الشهر الجاري.

القدس تحتفي بيوم الثقافة الفلسطينية

الجزيرة- 2018/3/17

نظم نادي الموظفين في القدس المحتلة بالشراكة مع جامعة القدس فعاليات أيام القدس الثقافية، وذلك احتفاء بيوم الثقافة الفلسطينية الذي يصادف 13 مارس/أذار كل عام، وهو يوم ميلاد الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش.

وتخللت هذه الأيام عدة أنشطة وفعاليات تراثية متميزة هدفت إلى تعزيز الهوية الفلسطينية لدى الشباب المقدسيين.

ورغم أن ترديد النشيد الوطني الفلسطيني على الملأ حدث غير مألوف في القدس فإن منظمي تلك الأيام تحدوا محظورات المحتل وبه افتتحوا فعاليات أيام القدس الثقافية.

وتستحضر الفعاليات التراث الفلسطيني، وتحكي عن الثوب التقليدي للمرأة الفلسطينية وحكايته، وكما هي حكاية الأثواب التقليدية كذلك هي قصة العرس الفلسطيني: أهازيج وأغان شعبية تعيد أصالة الماضي وعبق حناء فلسطين.

وأقيم ضمن أيام القدس الثقافية معرض للصور والرسومات جسد فيه رسام فلسطيني ومجموعة من الفنانات المقدسيات لحظات من الأمل والأمل والصبر الفلسطيني.

وفي اليوم الأخير للفعاليات كان هناك متسع لبازار جمع بين المنتجات اليدوية والأعمال التراثية الفلسطينية.



المحكمة العليا تطلب من الكنيست سن القوانين

الجزيرة- 2018/3/16

قبل أيام أقر البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) بالقراءتين الثانية والثالثة تعديلين: الأول كان تعديلا على قانون الدخول لإسرائيل الذي سُن عام 1952 والساري مفعوله على سكان القدس الشرقية والمهاجرين إلى إسرائيل من غير اليهود، والثاني تعديل على قانون مكافحة الإرهاب.

ما يميز هذين التعديلين ليس فقط أنهما يعارضان بشكل واضح القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وليس فقط أنهما موجهان ضد فئة معينة، لكن أبرز ما يميزهما أنهما جاءا بناء على "طلب" من المحكمة العليا الإسرائيلية بطريقة أو بأخرى.

فالمحكمة العليا الإسرائيلية، وفي أكثر من قضية في السنوات الأخيرة تقول لممثل النيابة العامة الإسرائيلية إن الوضع القانوني لا يسمح لها بالموافقة على ادعاءات الحكومة أو إجراءاتها، وأنها سوف تصدر قرارا ضد إجراءات الحكومة، لكنها ستجمد التنفيذ مدة تتراوح بين ستة أشهر وسنة من أجل السماح للحكومة بإصدار تشريع أو تعديل قانوني يقر "بقانونية" الإجراء ويسمح للمحكمة برد الدعوى التي أمامها ودعاوى مشابهة في المستقبل.

قانون الدخول إلى إسرائيل

عندما احتلت إسرائيل الشطر الشرقي لمدينة القدس عام 1967 قامت بعد أربعة أيام فقط بضم نحو سبعين كيلومترا مربعا لحدود المدينة ودولة إسرائيل، حيث اعتبرت الحكومة الإسرائيلية هذه الأراضي إسرائيلية بالكامل، لكنها في المقابل لم تمنح سكان القدس الشرقية الجنسية الإسرائيلية، إنما قامت بتفعيل قانون إسرائيلي سُن عام 1952 معروف باسم "قانون الدخول إلى إسرائيل" وقامت بمنح السكان المقدسيين ما يعرف باسم "الحق بالإقامة".

الحق بالإقامة يسمح للسكان الفلسطينيين القاطنين بالقدس بالتواجد والعمل داخل حدود دولة إسرائيل، في المقابل يلزمهم بدفع كل أنواع الضرائب والرسوم. أصحاب حق الإقامة من المقدسيين لا يملكون حق الترشح أو الانتخاب في الانتخابات التشريعية، كذلك لا يسمح لهم بالترشح حتى في الانتخابات البلدية، لكنه يسمح لهم بالانتخاب فيها.

كذلك فإن التعليمات والتشريعات الإسرائيلية قررت أن كل من يسكن خارج حدود دولة إسرائيل وخارج القدس لمدة سبع سنوات متتالية، أو يحصل على جنسية دولة أخرى أو إقامة بدولة أخرى، فإنه يخسر حقه في الإقامة، ويكون بإمكانه الرجوع وزيارة القدس فقط بعد حصوله على تأشيرة دخول سياحية.

وزير الداخلية الإسرائيلي قرر قبل عدة أعوام سحب الإقامة المقدسية من عدد من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني بادعاء أن انتخابهم لذلك المجلس يعني عدم ولائهم لدولة إسرائيل. التمس النواب للمحكمة العليا الإسرائيلية، وبعد جلسات قررت المحكمة في سبتمبر/أيلول 2017 أن إجراءات وزير الداخلية غير قانونية، وأنه لا يمكنه سحب الإقامة من هؤلاء النواب مستعملا موضوع الولاء. لكن المحكمة قالت إنها قررت تجميد إرجاع حق الإقامة لهؤلاء النواب لمدة ستة أشهر حتى تسمح للكنيست الإسرائيلي بسن قانون جديد أو تعديل القانون الساري (قانون الدخول لإسرائيل) بحيث يسمح لوزير



الداخلية بربط حق الإقامة بالولاء لإسرائيل، وبالتالي سحب هذه الحق من كل من لا يثبت ولاؤه لإسرائيل.

قانون مكافحة الإرهاب

ما حدث في قضية النواب المقدسيين حدث بشكل أو بآخر في قضية إرجاع جثامين الشهداء الفلسطينيين؛ فالمحكمة العليا أقرت بأن الوضع القانوني لا يسمح للحكومة الإسرائيلية ولأذرعها الأمنية باحتجاز جثامين من شارك بهجمات ضد إسرائيليين، لكنها أيضا هنا جمدت إعادة الجثامين وأعطت الكنيست الإسرائيلي فترة من الزمن لتغيير القانون ولسن قوانين تسمح باحتجاز الجثامين، وهذا ما حدث قبل أيام.

القانون الدولي لم يعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية، ويرى السكان المقدسيين سكانا محميين لا يجوز إخلاؤهم ولا إخراجهم من أماكن سكنهم إلا بحالات الحاجات العسكرية الملحة، ووضحت اتفاقية جنيف الرابعة المكانة القانونية للسكان المحميين، وكل من يخضع للاحتلال، وتعديل قانون الدخول إلى إسرائيل هو مس مباشر بالقانون الدولي.

لا ننسى هنا أن إسرائيل هي التي جاءت إلى المقدسيين وليس العكس، وبالتالي فإن فرضية الولاء خاطئة منذ البداية؛ فالمحتل لا يطلب الولاء من الشعب الذي يحتله. إن شرط الولاء لدولة إسرائيل ليس فقط انتهاكا للقانون الدولي الإنساني الذي يحظر فرض "الولاء للقوة المعادية"، ولكنه أيضا ينتهك غيره من التزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية الرأي والتعبير وحظر التمييز على أسس سياسية.

كذلك الأمر بالنسبة لاحتجاز الجثامين، فإن اتفاقيات جنيف الأولى والثانية والرابعة تؤكد كلها احترام كرامة المتوفين، ووجوب مراعاة طقوسهم الدينية خلال عمليات الدفن عبر تسليمهم إلى ذويهم وعدم احتجازهم إلا في حالة عدم التمكن من إعادتهم لأسباب لوجستية وإعادتهم فور التمكن من ذلك.

تماهي السلطات الثلاث

ما يلفت النظر في القوانين أعلاه هو أنها جاءت بناء على "طلب" المحكمة. وهنا يتوارد إلى ذهننا السؤال: هل هناك تماهٍ بين السلطات التنفيذية؛ التشريعية والقضائية من أجل إقرار سياسات معينة ترغب فيها دولة إسرائيل ضد الفلسطينيين؟ الجواب للأسف هو نعم، فبدلا من أن تكون المحاكم بيوت العدالة ومطاحن الصدق، أصبحت في هذه الحالة هي الجهة المحفزة لاستصدار قوانين كهذه.

ما يثير الاستغراب أيضا أن عضو الكنيست "كيش" من حزب الليكود، والذي بادر إلى تعديل قانون الدخول إلى إسرائيل، يقول إن السبب في سن قانون كهذا هو قرار المحكمة، وأنه كان يأمل أن تسمح المحكمة بسحب الإقامات بدون الحاجة لاستصدار قانون جديد. بمعنى آخر إن المحكمة لديها حلان: إما أن توافق على قرارات وإجراءات الحكومة، أو أن الحكومة ستقوم بإصدار قانون جديد لتغيير الوضع القائم.

ما قاله كيش، وما قالته المحكمة في أكثر من قرار؛ يظهر أن هناك تماهيا واضحا بين كل الجهات الإسرائيلية في الموضوع الفلسطيني بشكل عام وموضوع القدس بشكل خاص، وهذا سيؤدي إلى نتيجة مفادها أن التوجه إلى المحاكم الإسرائيلية لن يكون ذا نتائج إيجابية في القضايا المبدئية، وإذا حدث وكان القرار إيجابيا أو لصالح المقدسيين فإن الكنيست قد يسن قانونا لتغيير الوضع القانوني.



في المقابل، على الفلسطينيين بناء إستراتيجية واضحة حول آليات التوجه إلى القضاء الإسرائيلي لتحايش الواقع في المصيدة أعلاه وللحصول على أفضل ما يمكن تحصيله من توجهات كهذه.

القدس: الاحتلال يجبر مواطناً بهدم منزله في سلوان

عرب ٤٨ - 2018/3/18

شرعت عائلة المواطن المقدسي إسحاق الشويكي، بهدم منزلها في حي العباسية ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، بضغط من بلدية الاحتلال في القدس.

ونقل مركز معلومات وادي حلوة عن المواطن الشويكي أنه اضطر لهدم منزله، بقرار من بلدية الاحتلال، تقاديا لدفع غرامات مالية، بدل أجره الهدم، وعادة ما تكون فاتورتها عالية جداً، إذ تتراوح ما بين 50-60 ألف شيكل.

بالإضافة إلى عدم إلحاق الضرر بالطابق الأول، وهو عبارة عن منزل مبني منذ أكثر من 100 عام.

وأوضح الشويكي أن بلدية الاحتلال أمهله 30 يوماً لتنفيذ قرار هدم المنزل؛ بحجة البناء دون ترخيص.

ولفت الشويكي إلى أنه سيّد منزله قبل 6 سنوات من "الصاج المقوى"، والجبص، وهو عبارة عن طابق ثانٍ، وتبلغ مساحته حوالي 50 متراً مربعاً فقط.

الاحتلال يرفع حكم الأسير المقدسي قاقيش لـ 11 عاماً

القدس- وطن للأنباء- 2018/3/17

قررت محكمة الاحتلال، إضافة عامين جديدين إلى الحكم الصادر بحق الأسير المقدسي جون قاقيش، والبالغ تسعة أعوام.

وصدر القرار اليوم عن المحكمة العليا الإسرائيلية بحق الأسير قاقيش ليصبح مجموع حكمه أحد عشر عاماً، أمضى منها عامين ونصف العام.

وقال رئيس لجنة أهالي الأسرى أمجد أبو عصب إن القرار جاء بعد تقديم النيابة العامة استئنافاً لمحكمة الاحتلال العليا على قرار المحكمة المركزية قبل عام ونصف العام، المتمثل في الحكم على الأسير بالسجن تسعة أعوام، وبعد الجلسة التي عقدت لاحقاً للرد على الاستئناف صدر حكم بسنوات السجن الجديدة وأضيفت إليها غرامة مالية.



واعتقل الأسير جون قاقيش (23 عاما) -وهو من حارة النصارى في البلدة القديمة- من القدس بتهمة تنفيذ طعن في البلدة القديمة بالقدس أسفر عن إصابة مستوطنين في مايو/أيار 2015

وقالت دولين قاقيش شقيقة الأسير جون في تصريحات صحفية إن النيابة طالبت بزيادة الحكم بحجة أن المدة قليلة بالنسبة لما تعرض له المستوطنون من ضرر نفسي، معتبرة الحكم جزءا من سياسة التمييز العنصري التي تنتهجها محاكم الاحتلال، موضحة "لو أن المنفذ مستوطن لخفف حكمه بادعاء أنه مريض نفسي"، واستشهدت بالمستوطنين الذين قتلوا الشهيد الطفل محمد أبو خضير حرقا عام 2015.

وأضافت أن محكمة الاحتلال طالبت بزيادة مبلغ التعويضات للمستوطنين على أن يصدر قرار بقيمة المبلغ النهائي الشهر المقبل، رغم أن العائلة دفعت عشرين ألف شيكل (نحو 6 آلاف دولار) في وقت سابق.

مستوطنون يقتحمون الأقصى

رام الله- وطن للأبناء- 2018/3/18

اقتحمت مجموعات من المستوطنين، باحات المسجد الأقصى المبارك، صباح اليوم الأحد، بحماية أمنية من شرطة الاحتلال الإسرائيلي.

وأفادت مصادر محلية، أن أكثر من 20 مستوطنا اقتحموا الأقصى، عبر باب المغاربة.

داخلية الاحتلال بالقدس تخدم سياسته النهائية لطرد المقدسيين

موقع مدينة القدس- 2018/3/18

أكد المحامي المختص في شؤون القدس خالد زبارقة، أن ضعف الخدمات للمقدسيين من جانب مكتب وزارة داخلية الاحتلال، والذين يشكلون ما يقارب 40% من مجمل سكان المدينة، يخدم سياسيات الاحتلال التي تهدف لتشريع طرد المقدسيين وسلب حقهم في الإقامة، وتعكس ازدواجية التعامل في الحقوق لصالح اليهود.

وقال زبارقة، في تصري صحفي: إن "الخطر الديمغرافي، في مدينة القدس، وفي مجمل الأراضي الفلسطينية، أكثر ما يقلق زعماء المشروع الصهيوني داخل وخارج "إسرائيل"، لذلك السياسة "الإسرائيلية" النهائية في القدس تريد سحب الاقامات، وتركهم بدون تسجيل رسمي في مدينة القدس."

وقد بدأت هذه الإجراءات منذ نهاية مايو/ أيار الماضي بعد توقف سلطات الاحتلال عن إصدار الهويات الزرقاء القديمة والبدء بإصدار الهويات "البيومترية" الذكية، بالإضافة لاعتماد نظام المواعيد للمراجعين.



وشدد على أن رفض جميع مكاتب الداخلية الواقعة غرب القدس المحتلة استقبال المقدسيين، ودعوتهم للتوجه لمكتب شرق المدينة، لاستكمال معاملاتهم الرسمية، يؤكد أن مكتب حي واد الجوز تتعدى أهدافه المدنية لأي وزارة داخلية إلى أهداف سياسية تتعلق بالتضييق على الوجود العربي في القدس، واستبداله بالوجود اليهودي.

تحذيرات من مخططات لإقامة مشاريع استيطانية على مقابر المسلمين في القدس

موقع مدينة القدس - 2018/3/17

حذرت لجنة رعاية المقابر الإسلامية بالقدس من خطط "إسرائيلية" لإقامة مشاريع استيطانية على مقابر المسلمين بالقدس، ونددت باقتحام أذرع الاحتلال وسط الأسبوع الماضي مقبرة باب الرحمة الملاصقة لسور المسجد الأقصى المبارك الشرقي.

وقال رئيس اللجنة مصطفى أبو زهرة، في تصريح صحفي: إن سلطات الاحتلال وضعت إشارات على القبور في الجهة الشرقية من المقبرة "باب الرحمة"، وشرعت في أعمال تخطيط فيها؛ تمهيداً لبناء أسوار بمنطقة أراضي وقف عائلتي آل الحسيني والأنصاري، وأجزاء من المقبرة.

وأكد أبو زهرة أن ما حدث يدل على نية الاحتلال اقتطاع أجزاء من المقبرة وهدم قبور فيها، مبيناً أن المجسم الثلاثي الذي شوهد يثبت توجه الاحتلال لبناء مؤسسات استيطانية يهودية في هذه الأراضي الوقفية التي تمتد من أراضي المقبرة حتى سلوان ووادي حلوة.

وشدد أبو زهرة على أنه من الصعب مد خطوط القطار الهوائي التهويدي على تلك الأراضي المعروفة بـ"تلة الحسني؛ لأنها تضم عدداً كبيراً من القبور.

وأدان أبو زهرة مواصلة قوات الاحتلال اعتداءاتها على المقابر الإسلامية بالقدس، مشدداً على أن ذلك يشكل انتهاكاً صارخاً لحرمة المقابر.

وقال: إن أوقاف المسلمين بالمدينة هي شواهد إسلامية تاريخية، وجزء من معالم المدينة والحاضنة للمسجد الأقصى لأسوار القدس.

وأضاف "الأوقاف الإسلامية هي إرث إنساني وتراث تاريخي للمدينة، فهي تسجل تاريخ أهلها منذ 1400 عام"، مؤكداً أن "إسرائيل" تحاول طمس معالم القدس وشواهدا العربية والإسلامية، وتهويد المنطقة من خلال بناء المؤسسات اليهودية وابتلاع الأراضي، تمهيداً لتهويد المدينة المقدسة جميعها.

وأضاف أبو زهرة: "أجرينا اتصالات مع الجهات القانونية والمحامي من أجل متابعة الاعتداء على مقبرة الرحمة وتنفيذ أعمال التخطيط والمسح فيها".



بعد مرور 100 يوم على قرار ترمب.. ناشطون يغردون دعماً لمدينة القدس

موقع مدينة القدس- 2018/3/17

نظمت هيئة فلسطينيي سوريا للإغاثة والتنمية أمس الجمعة نشاطاً إعلامياً للمشاركة في حملة التغريد التي أطلقها ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي على هاشتاغ #القدس_عاصمة_فلسطين، والذي أطلق بمناسبة مرور 100 يوم على وعد ترمب واعترافه بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي.

وشارك عدد كبير من الناشطين الفلسطينيين والسوريين من خلال ثلاث غرف تغريد خاصة بالحملة في مناطق إدلب وجنوب دمشق ودرعا.

وأكد المشاركون أنه برغم ما تمر به سوريا من آلام وجراح لا ينسى أبناؤها أن القدس كانت وستبقى القضية المركزية للعرب والمسلمين، وأنهم لن يوفروا جهداً للدفاع عن فلسطين والقدس والتضامن معها على كافة الصعد.

وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها ناشطون من سوريا في حملات التغريد التضامنية مع قضية فلسطين من خلال غرف التغريد حيث كانت تقتصر المشاركة سابقاً على المبادرات الفردية.

إدارة "فيسبوك" تعدل خارطة القدس معترفة بالمستوطنات

موقع مدينة القدس- 2018/3/17

استجابت إدارة فيسبوك لطلب تقدمت به "اسرائيل" تضمن تعديل خارطة مدينة القدس لتصبح تشمل الأحياء الاستيطانية التي أقامها الاحتلال بعد عام 1967.

وكشفت صحيفة "يسرائيل هيوم" العبرية، أن "اسرائيل" عبر نائبة وزير الخارجية تسيبي حوطيني تقدمت بالطلب لمسؤولة العلاقات مع الحكومات في شركة فيسبوك العالمية يردينا كوتلر، والتي استجابت للطلب.

وذكرت الصحيفة أن تقديم الطلب جاء بعد شكاوي المستوطنين في القدس من عدم رؤيتهم الإعلانات التجارية للشركات "الإسرائيلية" على صفحاتهم في فيسبوك، رغم أنها إعلانات ممولة، إلا أن فيسبوك لم ينشر الإعلان في الصفحات التي يقطن أصحابها في الأحياء الاستيطانية في القدس المحتلة، لأنها لا ترد في الخرائط الرسمية لكيان الاحتلال.

وادعت الصحيفة أن المسؤولية في فيسبوك عن العلاقات مع الحكومات، يردينا كوتلر، التي عملت سابقاً في ديوان رئيس الحكومة "الإسرائيلية"، بنيامين نتنياهو، تجاوبت مع رسالة نائبة الوزيرة "الإسرائيلية" بسرعة، وأعلنت أن "الشركة توافق على أنه ليس لشركة تجارية أن تحدد حدود أي دولة"، مضيفاً أن "الشركة أزالت الخريطة السابقة."



المنهاج الإسرائيلي كأداة لإحكام السيطرة على جهاز التعليم في القدس

خاص بـ عرب 48- د. سميرة عليان- 2018/3/17

*فرض المنهاج الإسرائيلي يعني إحكام السيطرة على جهاز التعليم في القدس

*الرقابة وفرض المناهج جزء من التوجه الكولونيالي للاحتلال الإسرائيلي

*هناك انطباع يعزز الاحتلال بأن الفلسطينيين "المواطنين" شركاء في المخطط الإسرائيلي

*إسرائيل تحاول سحب نموذج "عرب إسرائيل" على سكان القدس الشرقية

يضم في جهاز التعليم القدس الشرقية 88000 طالب وطالبة، تقريبا، من جيل الروضة الإلزامية وحتى الصف الثاني عشر، ومن بينهم: 42000 في المدارس الرسمية (57 مدرسة) و26000 في المدارس المعترف فيها لكن غير الرسمية (53 مدرسة) و20000 في المدارس الأخرى (35 مدرسة خاصة، 32 مدرسة تابعة للوقف، و8 مدارس) تابعة لوكالة الغوث (الأونروا) بمقابل 4300 طالب وطالبة غير مسجلين في أي مؤسسة تعليمية وفق تقرير بلدية الاحتلال في القدس من عام 2014.

ويشير تقرير كانت قد أعدته "جمعية حقوق المواطن" إلى معاناة جهاز التعليم في المدينة من نقص حاد في الغرف والمباني يقدر بـ حوالي 1000 غرفة تدريسية، إضافة إلى النقص في الملاكات التعليمية والتربوية الذي يخلق فجوة كبيرة بين غرب المدينة وشرقها الواقع تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي وتشرف عليه البلدية ذاتها.

وتسعى إسرائيل بشكل حثيث إلى فرض منهاج التعليم الإسرائيلي على مدارس شرقي القدس بهدف إحكام سيطرتها الكاملة على جهاز التعليم.

حول هذا الموضوع كان لنا هذا الحوار مع د. سميرة عليان الباحثة في مجال التربية والتعليم والمحاضرة في الجامعة العبرية وكلية "دافيد يلين" بالقدس، والتي بحثت موضوع التعليم في شرقي القدس، وسيصدر لها قريبا كتاب في هذا المضمار باللغة الإنجليزية.

عرب 48: في إطار محاولتها لفرض الهيمنة الكاملة على جهاز التعليم في شرقي القدس تعزز إسرائيل من سياستها المتدرجة في السيطرة على منهاج التعليم، وهي الحلقة الأهم والمتبقية كجزء من السيطرة على المدينة؟

عليان: لقد اعتمدت في بحثي على الموديل الذي يفسر العمليات التربوية في مجتمعات العالم الثالث، والذي يدعي أن التعليم تتم إدارته من قبل القوة المسيطرة التي تقوم باضطهاد المجتمعات الضعيفة التي لا تمتلك القوة والموارد. في الحالة الفلسطينية - الإسرائيلية يمكن رؤية كيفية إدارة العلاقات بين صاحب



القوة والسيطرة " وزارة المعارف الإسرائيلية"، التي تحاول عرض عضلاتها على من لا يمتلكون القوة " المضطهدين" (بفتح الدال) سكان شرقي القدس، وهي علاقة هرمية بين المضطهد والمضطهد.

وخلال عام 2000 اختارت وزارة المعارف استعراض قوتها بواسطة عملية الرقابة، التي هي من أساسها ليست عملية تربوية، ولا تتوخى الاهتمام بمصلحة الطلاب بحيث تمرر لهم مناهج ذات قيمة وذات صلة تساهم في تعزيزهم ومساعدتهم على الاندماج بالعالم المعاصر أو حتى الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، بل ينحصر الهدف في السيطرة واستعراض العضلات، وقد تركزت الرقابة في إسقاط أي ذكر لفلسطين من جهة، وشطب أي مادة تعرض إسرائيل بمنظار سلبي، وذلك تحت ستار منع التحريض.

عرب 48: لكن في الواقع هناك أهداف سياسية لا دخل لها بالتحريض؟

عليان: نعم، في الواقع فإن الهدف الحقيقي هو التدخل لمنع أي رواية فلسطينية، ومنع خلق هوية جماعية وطنية لدى طلاب شرقي القدس. وتعتبر الرقابة التي تمارس في المدارس الابتدائية وحتى الصف العاشر في مدارس شرقي القدس جزءا من التوجه الكولونيالي للاحتلال الإسرائيلي الذي يسعى إلى إظهار سيطرة القوة، في حين أن السبب الرئيسي الذي يقف وراء هذه السياسة هو الرغبة في حجب الميزات عن المدارس التي تعلم مضامين تحرض ضد إسرائيل، حسب تعريف الأخيرة.

كما أن اختيار أسلوب الرقابة يظهر أن إسرائيل تفضل التدخل الفظ بمواد التعليم التي تقدمها السلطة الفلسطينية على إيجاد حل تربوي يليق بـ"دولة ديمقراطية"، ناهيك عن أن ذلك لا يتفق مع غياب الرقابة في الصفوف العليا، التي تتسامح معها لأن موادها ضرورية لامتحانات التوجيهي. وعندما فشلت سياسة الرقابة انتقلت إلى عملية فرض المنهاج الإسرائيلي على المدارس.

عرب 48: الصراع على المناهج على أشده، ويعتبر المعركة الأخيرة على هوية التعليم في القدس. ماهي فرص نجاح هذا المخطط؟

عليان: الصراع على هوية التعليم في شرقي القدس ليس بالجديد، فقد بدأ منذ اليوم الأول لاحتلال المدينة عام 1967. وتشكل برامج التعليم جوهر هذا الصراع الذي لم يحسم إلى اليوم، حيث تتصاعد المحاولات الإسرائيلية لاستبدال برنامج التعليم الفلسطينية الذي يعتمد على شهادة التوجيهي ببرنامج التعليم الإسرائيلي الذي يمنح شهادة "البحروت".

وقد سبق أن فشلت محاولات إسرائيل استبدال مناهج التعليم الأردني الذي كان سائدا في مدارس شرقي القدس حتى عام 2000 قد فشلت، وكذلك المحاولات اللاحقة بعد عام 2000، حيث تم استبدال كتب التدريس الأردنية بكتب فلسطينية (صادرة عن السلطة الفلسطينية) و فقط عام 2014 بدأت وزارة المعارف الإسرائيلية تحقق بعض النجاح عندما أعلنت عن خطة تجريبية تقضي بإعطاء حوافز مادية لمدارس شرقي القدس الثانوية التي تتبنى المنهاج التعليم الإسرائيلي الذي يمنح شهادة "البحروت".

عرب 48: ولكن السلطة الفلسطينية أقيمت عام 1994، لماذا تأخر تغيير المنهاج الأردني إلى عام 2000؟



عليان: جهاز التعليم الفلسطيني أقيم عام 1994. قبل ذلك كانت مدارس قطاع غزة تدرس وفق المنهاج المصري، ومدارس الضفة وفق المنهاج الأردني، ولكن بإشراف ومراقبة إسرائيلية واستخدام جهاز الرقابة العسكرية.

بعد توقيع اتفاقيات أوسلو كانت مرحلة انتقالية، جرى خلالها استعمال كتب التعليم المصرية والأردنية، وأدخلت عليها إضافات وتعديلات وذلك حتى عام 1995، حيث بدأت عملية تطوير منهاج تعليم فلسطيني مستقل أسفرت عام 2000 عن صدور كتب تعليم فلسطينية لأول مرة عام 2000 بينما اكتملت عملية بناء منهاج التعليم عام 2006-2008.

عرب 48: نعرف أنه خلال الفترة الأولى التي أعقبت اتفاقيات أوسلو، "تسامحت" إسرائيل مع نشاط السلطة الفلسطينية في القدس، ولكنك تتحدثين عن فترة 20 عاما وأكثر بينها 14 عاما، منذ عام 2000 كانت مناهج التعليم فلسطينية؟

عليان: نعم، في عام 2014 فقط وافقت خمس مدارس في شرقي القدس على استبدال كتب ومضامين التعليم الفلسطينية بكتب ومضامين إسرائيلية، بينما تقضي الخطة بتخيير الطلاب بين منهاج "التوجيهي" ومنهاج "البحروت". وفي عام 2017 ارتفع عدد المدارس التي وافقت على تبني منهاج التعليم الإسرائيلي الذي يحصل الطالب بموجبه على شهادة "بحروت".

عرب 48: ما هو سر هذا النجاح في السنوات الأخيرة بالذات؟

عليان: نعرف أن الصراع على السيطرة في مجال التعليم عموما ومناهج التعليم بشكل خاص، يشكل أحد ميادين الصراع الصعبة في عملية الصراع السياسي الدائر بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل حول شرقي القدس. ويعود نجاح دخول المنهاج الإسرائيلي إلى بعض المدارس مؤخرا إلى عدة أسباب أهمها الوضع الصعب للسلطة الفلسطينية.

كما أن حالة الفقر التي يعاني منها أهالي القدس تجعلهم غير قادرين على تحمل نفقة تعليم أولادهم خارج المدينة، ولذلك يريدونهم أن يتعلموا ويندمجوا في جهاز التعليم الموجود داخل المدينة، حيث تشتترط وزارة المعارف الإسرائيلية قبول الخريجين للعمل في مؤسسات التعليم الإسرائيلية (والمقصود مدارس القدس التي تعتبر كذلك) بالحصول على اعتراف بشهاداتهم التي حصلوا عليها من جامعة القدس ومن جامعات الضفة الغربية التي لا تمنح شهادة تعليم.

عرب 48: تقصدين أن الخريج الفلسطيني الذي يريد أن يلتحق بالعمل في جهاز التعليم في القدس لا يستطيع ذلك إذا كان يحمل شهادة من جامعة القدس أو من جامعات الضفة؟

عليان: نعم، معظم هؤلاء يضطرون إلى إجراء استكمال لمدة سنتين في كلية "دافيد يلين" لأن جامعة القدس لا تمنح شهادة تعليم، وحتى جامعات الضفة التي تمنح "شهادة تعليم" ينقصها لغة عبرية، ولذلك قد يفكر الطالب، خاصة وأن ظروفه وظروف عائلته الاقتصادية لا تتحمل كل هذه النفقات، يفكر في اختصار الطريق والذهاب إلى "دافيد يلين" مباشرة، ولهذا الغرض يجب أن يحمل شهادة "بحروت".



من جهتها تستغل وزارة المعارف الإسرائيلية هذه الأوضاع الصعبة التي يعانيها سكان شرقي القدس، وتوظف القوة والقدرات التي تمتلكها للعمل من خلال المفتشين القدماء والجدد لتمرير منهاج التعليم الإسرائيلي في أكبر عدد من المدارس.

عرب 48: إسرائيل أغلقت كافة الأبواب أمام سكان القدس الشرقية، بالمقابل هي لا تفتح لهم الباب الإسرائيلي على مصراعيه، فهم لا يتمتعون بالمواطنة، ويعانون الإهمال والتمييز والفقر والبطالة، ولكنها تسعى إلى تحويلهم إلى جزء من "عرب إسرائيل" الذي طبقتته في الـ 48، وبدون شك فإن منهاج التعليم الفلسطيني هو عائق كبير أمام إتمام هذه المهمة؟

عليان: المشكلة أن سكان شرقي القدس لا يعرفون مضامين منهاج "البجروت" الإسرائيلي، المرتبطة بمواضيع التاريخ والجغرافية والمدنيات والثقافة وغيرها، هم لا يعرفون أن الطالب العربي في إسرائيل يدرس تاريخ اليهود، ولا يدرس ثقافته وتراثه العربي والفلسطيني، هو لا يتعلم عن محمود درويش والنكبة الفلسطينية.

ورغم أن نضال الفلسطينيين في إسرائيل من أجل تغيير مضامين منهاج التعليم يدور منذ أمد بعيد إلا أن غالبية سكان شرقي القدس لم يسمعوا عنه، وهم لا يدركون جيدا مضامين منهاج الإسرائيلي، هم يؤمنون فقط أن ذلك سيساعد أبناءهم في الالتحاق بالجامعة العبرية.

عرب 48: إسرائيل تستفيد من الوضع الديمغرافي في القدس، عرب 67 وعرب 48 الأصليين والوافدين إلى المدينة، ناهيك عن تنوع المدارس الخاصة والرسمية ومدارس الوقف. إلى أي مدى سيتم توظيف هذا التنوع في خدمة المخطط الإسرائيلي على جهاز التعليم؟

عليان: وزارة المعارف الإسرائيلية تلعب على التقسيم القائم بين فلسطينيين "مواطنين" وفلسطينيين "مقيمين" لغرض تعزيز المبنى الهرمي القائم على الأرض، وذلك من خلال استخدام مفتشين فلسطينيين "مواطنين" للإشراف على منهاج التعليم الإسرائيلي المطبق في عدد كبير من المدارس.

وقد تبين لي من خلال البحث الذي أجريته، أنه ليس دائما يتم تطبيق المنهاج بتوافق وتعاون، بل يجري تطبيقه في أحيان كثيرة عنوة وبشكل فوقي على المديرين وجزء من المعلمين. هذا الواقع يترك انطبعا بأن الفلسطينيين "المواطنين" هم شركاء في المخطط الإسرائيلي وتنفيذه في شرقي القدس.

عرب 48: تقصدين بالفلسطينيين "المواطنين" أهالي الـ 48 من سكان القدس والوافدين إليها؟

عليان: نعم، وقد كان حتى السنوات الأخيرة عدد المفتشين اثنين أو ثلاثة قبل أن يتم مؤخرا تعيين ما يربو على 14 مفتشا جديدا يسمونهم مرشدين، والمؤسف أن المفتشين لا يجرؤون على توجيه النقد لجهاز التعليم الإسرائيلي لأنهم يعملون لصالحه.

وهؤلاء برغم إدراكهم لحيثيات الواقع الإسرائيلي ومن شأنهم أن يوجهوا انتقادات بناءة تساعد على فهم الصورة بشكل أفضل، إلا أن ما يحدث في الميدان هو أن الوزارة لا تسمح لهم، وهم معنيون بالحفاظ على



الوظائف التي منحوها لهم، وبالذات في الوقت الذي يشهد تكاثرا في أعداد المفتشين والمرشدين. المفتشون على حد تعبير أحد المشاركين في البحث الذي أجرته، يتصارعون فيما بينهم على وظائفهم، وليس على كيفية تطوير المدارس.

الاحتلال يعتقل 4 أطفال من بلدة العيسوية في القدس

القدس عاصمة فلسطين 18-3-2018 وفا

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، فجر اليوم الأحد، أربعة أطفال من بلدة العيسوية في مدينة القدس المحتلة.

وأفاد مراسلنا، بأن تلك القوات اعتقلت كلا من: محمد يوسف عبيد، ومحمد ابراهيم عبيد، وهارون محمد محيسن، ومحمد توفيق محيسن، بعد دهم منازل ذويهم، وحوّلهم الى مراكز توقيف وتحقيق في المدينة.